

Digital Proof الإثبات الرقمي

مدرس المادة
د. أشرف الراعي

LAW637

الماجستير في القانون الرقمي

Lecture 4



Digital Proof

Lecture 4

LAW637
Master of Digital law



Prepared by
Dr. Ashraf Alrai

بداية، اسمحوا لي أن أشير إلى المواضيع التي ناقشناها في المحاضرة السابقة، وهي كما يلي:

القواعد العامة للإثبات في الإثبات الرقمي في القضايا المدنية والتجارية
تتكون من شقين:
الأول:

- القواعد العامة في الإثبات الرقمي في المواد المدنية
 - حجية الدليل الرقمي
 - استخدام الأنظمة الرقمية في عملية إثبات القضايا المدنية والتجارية
- الثاني:
الاستخدام الأبرز للأدلة الرقمية في عملية الإثبات بين القضاء الجزائي والمدني والتجاري



استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي كأدلة رقمية



يشهد العالم تطوراً متسارعاً في خدمات التقنية، واستخدامات أنظمة الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence)، التي أصبحت اليوم تستخدم في الجرائم المنظمة العابرة للحدود (transnational organized crime) بعد أن احتلت التكنولوجيا جزءاً كبيراً من حياتنا المعاصرة، لكن أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها التي تستخدم في الجرائم لم تستخدم بعد على نطاق واسع في الكشف عن هذه الجرائم والتحري عنها في العديد من الدول، ما يثير إشكالية في كيفية تحري الجريمة التي ترتكب بدقة يمكن أن تصل إلى 99%.



الفصل
04

إن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، يزداد ضرورة، مع استغلال المجرمين في دولهم، أو المجرمين الدوليين (International criminals) للشبكات التقنية المتقدمة، والإنترنت والحوسبة السحابية، إلى جانب استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها في ارتكاب الجرائم، وتنفيذ هجمات سيبرانية على الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات الحكومية، والشركات، والمنظمات العالمية، وبما يقوض الأمن والأمان للمجتمعات العالمية، خصوصاً مع تزايد آثار العولمة (Globalization).



الفصل
04

ذلك أنه أصبح بالإمكان ارتكاب الجريمة في أي دولة من دول العالم، دون أن يكون المجرم متواجداً في ذات الدولة، لكن المشكلة الأساسية التي تثور في هذا المجال ليس فقط إمكانية ارتكاب الجرائم من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، بل عدم إمكانية اكتشافها لأن الإمكانيات البشرية ما زالت قاصرة عن التحري والاستدلال في هذه الجرائم، وهو ما يتطلب تعديل النصوص القانونية بما يتواءم مع المستقبل والتطور الذي يشهده هذا المجال؛ لا سيما وأن النصوص القانونية ما تزال قاصرة عن تصور إمكانية التحري والاستدلال عن الجرائم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها.



الفصل
04

إن العديد من الدول بدأت في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لديها لإدماجها في أنظمتها التحقيقية، والتحري عن الجريمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ودولة الإمارات العربية المتحدة، التي أنشأت وزارة متخصصة للذكاء الاصطناعي، انطلاقاً من دقة ونوعية وجودة المعلومات، التي تكشف عنها هذه الأنظمة عند التحري عن الجريمة، وبما يساهم في توفير الوقت والجهد وتحقيق قدر أعلى من العدالة الجنائية والسرعة في ضبط الجناة، لكن لا بد هنا من التفرقة بين استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الأنظمة التحقيقية، وبين قيام الذكاء الاصطناعي ذاته بعملية التدريس من دون توجيه من قبل الضابطة العدلية ما يثير إشكالية عميقة في تعديل النصوص القانونية في هذا المجال.



الفصل
04

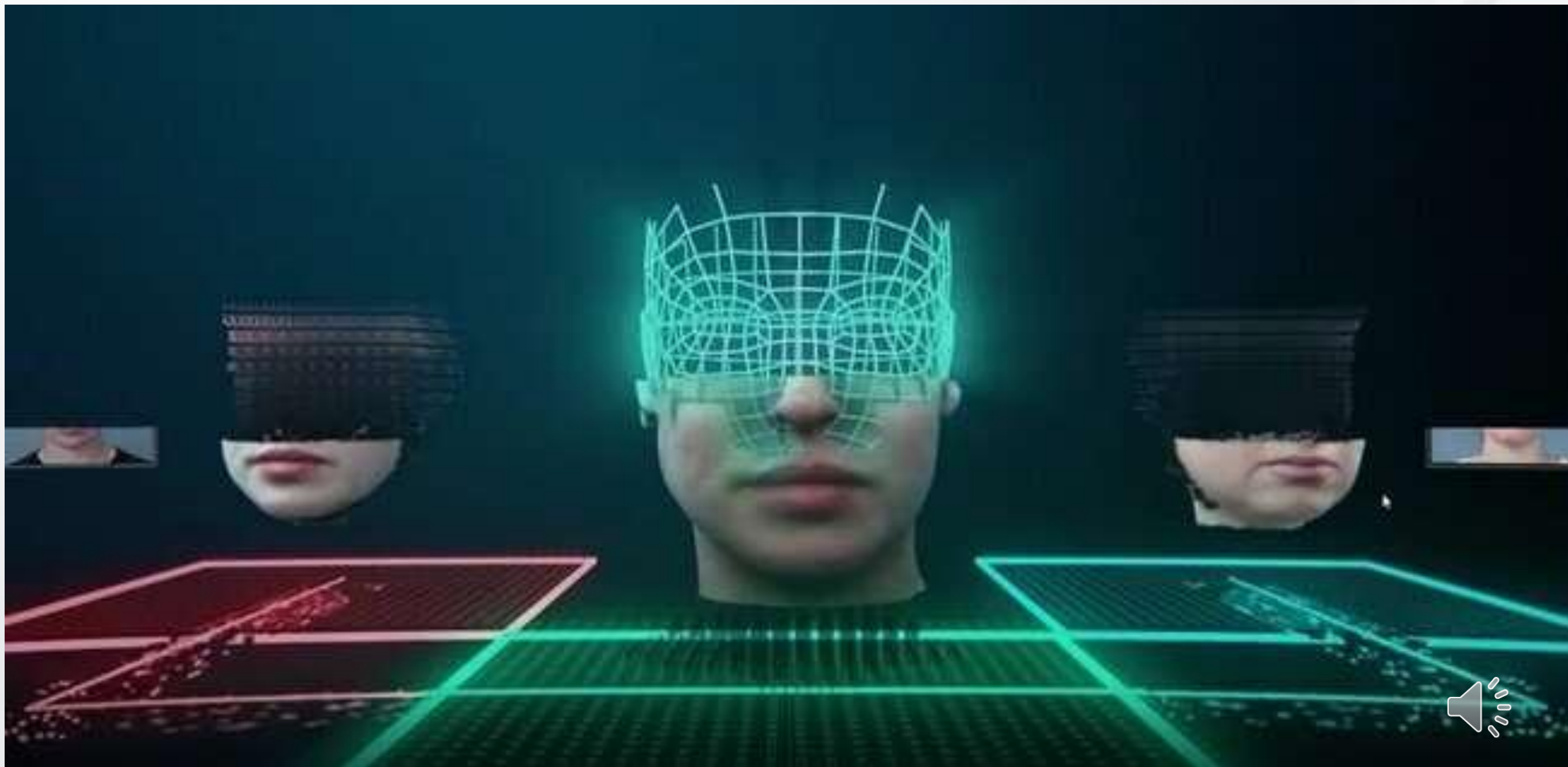
أكدت التجربة في العديد من الدول التي استخدمت الذكاء الاصطناعي في أنظمتها التحقيقية المتقدمة (Investigative systems) أن ذلك أسهم في منع وقوع العديد من الجرائم الخطيرة على أمن المجتمع، لا سيما في مجال هجمات الأمن السيبراني وكشف أنظمة الاحتيال، وغيرها من الجرائم التي يمكن الكشف عنها عبر قراءة خوارزميات محددة، لا سيما وأن الجرائم التي ترتكب بهذه الوسائل مُعقدة.



الفصل
04

حيث تمتاز كيانات الذكاء الاصطناعي بإمكانية التوصل إلى نتائج التحقيقات والتدري عن الجريمة دون تدخل العنصر البشري والوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة وتحديد المجرمين، وإحالتهم إلى الجهات القضائية، كما يمكن محاكمتهم بواسطة هذه الأنظمة، وربما استخدامها في تنفيذ العقوبات الجزائية، لكن هذا التصور ربما يحتاج إلى سنوات طويلة، وتعديلات تشريعية تواءم التطور السريع في أنظمة الذكاء الاصطناعي.





الفصل
04

• ما مفهوم كيانات الذكاء الاصطناعي؟

□ ظهر في الأعوام الأخيرة مصطلح كيانات الذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) التي تلعب دوراً مهماً ورئيسياً اليوم في عمليات التحري والاستدلال في بعض الدول المتقدمة، ما كرس مفهوم المدينة الآمنة (Safe City) وأدى إلى انخفاض الجريمة بشكل ملحوظ في هذه الدول؛ فمثلاً أشار مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي إلى أن معدل جرائم العنف والسرقة انخفض بنسبتي 3.3% و 6.3% على التوالي من إجماليه بسبب استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة

الأمريكية.



الفصل
04

- إن الدور الأساسي الذي تلعبه أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التحري والاستدلال ينطلق من الدقة التي تتمتع بها هذه الأنظمة من جهة، وعدم تدخل العنصر البشري فيها من جهة أخرى، ما يجعلها أكثر قدرة على التحري والاستدلال باستخدام خوارزميات معينة في بعض الجرائم كالسرقة، والانتحال، والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر شبكة الإنترنت، وهجمات الأمن السيبراني.
- وتستخدم الشركات العالمية الكبرى في مجال الإنترنت هذه الأنظمة للتحري في الجرائم؛ حيث أعلن موقع "فيسبوك" العام قبل الماضي أنه استخدمت أنظمة الذكاء الاصطناعي للكشف عن أكثر من تسعة ملايين صورة إباحية للأطفال خلال ثلاثة أشهر، كما تستعين به نحو 200 وكالة لإنفاذ القانون في أمريكا ما يقود المحققين إلى ضحايا الإتجار بالبشر والاستعباد الجنسي.

الفصل
04

- يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "قدرة الآلات الرقمية وأجهزة الكمبيوتر على أداء مهام معينة تحاكيها، وتمثيلها تلك التي تقوم بها كائنات ذكية، مثل القدرة على التفكير أو التعلم من التجارب السابقة أو غيرها من العمليات التي تتطلب عمليات عقلية، والذكاء الاصطناعي يهدف إلى الوصول إلى الأنظمة التي تتمتع بالذكاء، وتتصرف بالطريقة التي يتصرف بها البشر فيما يتعلق بالتعلم وعدم الفهم.
- ومن هنا، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي تحاكي التفكير والتصرف البشري في مختلف الجوانب، ويمكن استخدام هذه الأنظمة في العديد من المجالات في العصر الراهن؛ كالعلوم الجنائية، وقيامها بعمليات التفتيش، والتحري، وتتبع المجرمين، وحتى في عمليات إنفاذ القانون وصولاً إلى الحاكمية الرشيدة، وتطبيق القانون.
- وبالتالي، فإن أنظمة الذكاء الاصطناعي تشير إلى الأنظمة والأجهزة التي يمكن أن تؤدي ذات المهام البشرية، كما أن لها قدرة فائقة على تحليل البيانات والمعلومات المهمة وفقاً لمجموعة من الخوارزميات المبرمجة، التي تسهم في تحقيق بعض الصفات البشرية في الذكاء الاصطناعي كالحفظ والتنبؤ والتفكير.

الفصل
04

تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي

- بدأ العمل في أنظمة الذكاء الاصطناعي من خلال العديد من الأنظمة لكن أبرزها على الإطلاق هي الروبوتات التي تحاكي تصرفات البشر في مختلف المجالات، لكن هذه الأنظمة تختلف عن أنظمة الذكاء البشري الطبيعي، كما تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات.
- تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بخصائص مشابهة نوعاً ما للذكاء البشري، لا بل ربما تكون أكثر دقة من الذكاء البشري بنسب مرتفعة، لكنها بالمجمل لا تعتمد على العقل والتفكير الذي قد يشوبه العديد من الشوائب، وقد يفقد التركيز في بعض الأحيان، وإنما تقوم ببناء على مجموعة من الخوارزميات (Algorithms)، والعمليات الحسابية الدقيقة (Accurate calculations)، لكن بالطبع هذا التشابه هو في أداء بعض المهام، ومن هنا تثار مجموعة من الفروقات بين كل منهما:



الفصل
04

- إن الاستنتاجات التي يتوصل لها العقل البشري لا محدودة وهي على خلاف ذلك في أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ الذي يتوصل إلى استنتاجات "محدودة" بفضل البرمجة الدقيقة له.
- لا يتأثر الذكاء الاصطناعي بالعواطف والانفعالات الإنسانية؛ بينما يتأثر الذكاء الإنساني أو البشري بهذه الانفعالات، وهو ما يمكن أن يؤثر على الوظائف التي يقوم بها.
- الإنسان قادر على استحداث نموذج الذكاء الاصطناعي؛ وهو أمر لا يتمكن الذكاء الاصطناعي ذاته من القيام به.



الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي



تتمتع أنظمة الذكاء الاصطناعي بمجموعة من الخصائص؛ التي جعلت منها تستخدم ليس في التحري والاستدلال عن الجرائم وإنما لها القدرة على التنبؤ بوقوع الجريمة أيضاً. ودفع ذلك العديد من الدول إلى استخدام مثل هذه الأنظمة والروبوتات في حل العديد من المشاكل القانونية المعقدة، كما استخدمتها العديد من المؤسسات الشرطية (الضابطة العدلية) في عمليات التحقيق وكشف الجرائم، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبريطانيا - كما أشرت سابقاً - على المستوى العالمي. أما على المستوى العربي فقد استخدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل احترافي، لكن حتى الآن لم تقم أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها في التحقيق بالجرائم في أي من الدول العربية بمفردها، وإنما اقتصر على الاستخدام.



- من أبرز الخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي ما يلي:
- الدقة والسرعة في تحقيق النتائج المرجوة، وذلك بفضل الخوارزميات التي يستخدمها الذكاء الاصطناعي؛ حيث يقوم الذكاء الاصطناعي بالعمليات المطلوبة وفقاً لمعادلات حسابية محددة وواضحة.
 - القدرة على التعلم وتجنب الأخطاء؛ حيث تتضمن أنظمة الذكاء الاصطناعي خوارزميات معينة تمنعها من تكرار العمليات الحسابية "غير الصحيحة"، استناداً إلى برمجيات محددة.
 - القدرة على استخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة بسرعة وبشكل أفضل؛ حيث يمكن من خلال الخوارزميات المحددة بناء بنك معلومات داخلي لدى كيان الذكاء الاصطناعي يمكنه من توظيفها بطريقة جيدة.
 - إمكانية التطور بشكل سريع وبما يحاكي الإنسان.
 - إمكانية التواصل مع الإنسان واستلام الإشارات وتنفيذها بسرعة ودقة.
 - إمكانية البحث وفقاً لمعطيات معينة ما يُمكن من التوصل إلى نتائج دقيقة ومحددة.



عيوب أنظمة الذكاء الاصطناعي



على الرغم من المميزات والخصائص التي تتمتع بها أنظمة الذكاء الاصطناعي إلا أنها تعاني من مجموعة من العيوب والسلبيات نوردّها على النحو التالي:

- عدم استخدام بيانات غير صحيحة يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وبالتالي فإن ذلك يمكن أن يؤثر في عمل الذكاء الاصطناعي برمته، وعدم القدرة في الاعتماد على نتائجه أحياناً.
- تعتمد بعض الدول والشركات العالمية على أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل عام، لكن إذا ما استخدمت هذه الأنظمة بيانات خاطئة فإن ذلك سيؤدي إلى إلحاق أضرارٍ اقتصادية كبيرة جداً.
- يمكن أن يؤدي استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي إلى هيمنة الآلة على حياة الإنسان، وغياب سقف التطور الإنساني، والتعلم الذاتي بسبب اعتماد الإنسان على الرفاهية المفرطة في استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في كافة المجالات.
- الأنظمة التقنية بصورة عامة مُعرضة للاختراق من قبل الأجهزة والدول القوية عموماً، مهما تم تحصينها والسبب في ذلك تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير ومستمر.



تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي





شهدت كيانات الذكاء الاصطناعي تطوراً لافتاً خلال السنوات الماضية، لكن هل يعني ذلك أن هذه الأنظمة التكنولوجية المتطورة لم تكن معروفة في السابق، وأن تطورها جاء نتيجة الانفتاح العالمي، والتطور التقني، وانتشار شبكات التواصل الإلكترونية والاجتماعية والتوسع في المنصات الرقمية، والتطبيقات الهاتفية التي أصبحت اليوم جزءاً من حياة الإنسان، فضلاً عن استخدامها في العديد من المجالات ولعل أبرزها مرادل التدري والتحقيق والتدقيق في الجرائم؟



الفصل
03

إن الأسس التي قامت عليها أنظمة الذكاء الاصطناعي ليست حديثة. وإنما قد تكون بمفهومها الحالي ظهرت مع انتشار الروبوتات التي أصبحت تستخدم في فك الشيفرات من خلال خوارزميات معينة للعديد من الجرائم هي الحديثة نسبياً في العلوم الجنائية.

لكن نشوء الخوارزميات بدأ مع بداية نظرية الحوسبة الخاصة من خلال عالم الرياضيات البريطاني "آلان تورينغ"، في خمسينيات القرن الماضي، والتي تم التركيز خلالها على كيفية منح الآلات والمحرك ذات الصفات التي يتمتع بها الإنسان؛ أي ذات الصفات البشرية التي تمكنه من التحليل، والتفكير، واستنباط النتائج بشكل مشابه لا بل مطابق للبشر من خلال محاكاة ذات الوظائف للدماغ، والتطور الذاتي، والابتكار.



وبالتالي، فإن الذكاء الاصطناعي هو نظام علمي بدأ رسمياً في عام 1956 في كلية دارتموث في هانوفر بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال انعقاد مدرسة صيفية نظمها باحثون أمريكيون وهم: جون مكارثي، مارفن مينسكي، ناثانييل روتشستر وكلود شانون. ومنذ ذلك الحين، نجح مصطلح "الذكاء الاصطناعي" في أن يصبح شائعاً لدرجة أن لا أحد يجهله اليوم، وأن هذا الفرع من المعلوماتية أخذ في الانتشار أكثر فأكثر مع مرور الوقت، وبما أن التقنيات التي انبثقت عنه ساهمت بقدر كبير في تغيير العالم على مدى الـ 60 عاماً الماضية >

كما أن هذا التطور الذي شهدته أنظمة الذكاء الاصطناعي، لن يتوقف؛ إذ تشير دراسة أمريكية بريطانية إلى نتائج مهمة في هذا السياق وهي أن "أنظمة الذكاء الاصطناعي ستعمل على تطوير نفسها خلال السنوات الـ 45 المقبلة بشكل لافت لتحل محل البشر في العديد من المجالات ومنها كتابة المقالات التعليمية، وقيادة الشاحنات، وإجراء الجراحات، والعمل بتجارة التجزئة.

وبالتالي لن يكون بعيداً على هذه الأنظمة أن تدخل في عمليات التحري وتتبع المجرمين والقيام بكل الإجراءات التي تقوم بها الضابطة العدلية ومن ثم النيابة العامة وصولاً إلى القضاء في تتبع العديد من الجرائم المستحدثة في هذا المجال.



فمثلاً عندما تتحرك الضابطة العدلية، فإنها تقوم بجمع الأدلة والمعلومات والبيانات عن الجريمة وإصدار مذكرات التوقيف والاعتقال للبدء في إجراءات التحقيق، وبعد اكتمال هذه الإجراءات والتحقق من وجود الأدلة التي تسمح بإحالة المتهم إلى النيابة العامة يحال المتهم الذي يتم كذلك التحقيق معه بناء على الادلة المتوفرة إلى النيابة العامة، والتي تقرر إما إحالته إلى القضاء أو تبرأته، بناء على المعطيات التي تتوافر لديها، وهي آلية يمكن أن تقوم بها أنظمة الذكاء الاصطناعي ربما بدقة أعلى لأن نسبة التدخل البشري في عمليات جمع المعلومات والبيانات يمكن أن تكون منعدمة، ومن هنا فإن الوصول إلى نتائج دقيقة جداً ربما هو ما يتحقق من خلال عمل أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري عن الجريمة.

ولتحقيق هذه الأهداف في تمكين الذكاء الاصطناعي تم منذ العام 1982 وحتى العام 1990: أي خلال 8 سنوات فقط استثمار أكثر من 400 مليون دولار بهدف إحداث ثورة واسعة في عمليات المعالجة المعتمدة على الكمبيوتر وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما أدى إلى إلهام جيل كامل من العلماء، والمهندسين في تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي.



التنظيم القانوني لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي
في التحري والاستدلال عن الجرائم



تبدأ مرحلة التحري والاستدلال منذ اللحظة الأولى لوقوع الجريمة لمعرفة كيف وقعت الجريمة وضبط الفاعلين والأجهزة المستخدمة ورفع بصمات المشتبه بهم وإحالتهم إلى النيابة العامة. ويعد التحري عن الجريمة من أهم وأبرز الإجراءات التي تتبع من أجل الكشف عنها، ومعرفة الفاعل من قبل المكلفين قانوناً للقيام بهذه المهمة، وشدة إجراءات التحري تتفق مع خطورة الجريمة، ومدى تأثيرها على المجتمع. وكان على الضابطة العدلية في كثير من الأحيان الانتقال إلى مسرح الجريمة ومعاينة الجريمة على أرض الواقع وكتابة التقرير التحقيقي المفصل وبيان المشاهد التي اطلع عليها المحقق، ويمكن أن يتطلب ذلك العودة إلى مسرح الجريمة مرة أخرى بقرار من المدعي العام الذي يعتبر رئيساً للضابطة العدلية في حال عدم وضوح البيانات أو المعلومات أو وجود نقص في الاستدلال.



الفصل

04

□ لكن السؤال الذي يثور في ظل ما نشهده من تطور تقني سواء في مجال تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي، هل ما نزال فعلاً بحاجة إلى الوسائل التقليدية في التحقيق والتحري وجمع الأدلة والاستدلال، وهل تواكب التشريعات القانونية التطور الحاصل في هذا المجال، أم هل يجب إعادة النظر في مجمل نصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية، وهو ما سأحاول الإجابة عنه بشكل أكثر تفصيلاً من خلال البحث في الإشكاليات القانونية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال.



الإشكاليات القانونية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي
في التحري والاستدلال عن الجرائم



الفصل

04

- ❑ يثير استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال العديد من الإشكاليات القانونية في العديد من القوانين لعدم النص عليها بشكل واضح ومحدد.
- ❑ وبالتالي، فإن عدم النص على تقنيات الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يضعها ضمن الوسائل التشريعية التي تستند إليها النيابة العامة والضابطة العدلية في الكشف عن الجرائم، وتحديد الجناة، لأن اتخاذها ضمن الوسائل يمكن أن يجعل من آلية التحري باطلة، وبالتالي فإن ذلك سوف يبطل كل الإجراءات اللاحقة تبعاً، لأن ما بني على باطل فهو باطل، لكن لا يقصد في ذلك استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في جمع الأدلة وإنما أن يقوم الذكاء نفسه بالتحقيق مع المشتبه به.



الفصل
04

□ لا بد من الإشارة إلى أن التقرير الصادر عام 2008 بعنوان "الروبوتات العسكرية المستقلة، المخاطر، والأخلاقيات، والتصميم"، والذي أعده قسم الأخلاقيات والتكنولوجيا الناشئة في جامعة ولاية كاليفورنيا للتقنيات المتعددة، والذي جاء فيه أن الروبوت القتالي يتمتع بقدر كاف من الذكاء بما يمكنه من التمييز بين الجنود والمدنيين، ما يعني ضرورة مواكبة التشريعات الجزائية لهذا التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي.



الحلول القانونية لا تستخدم أنظمة الذكاء الاصطناعي
في التحري والاستدلال عن الجرائم



وبالتالي فإن الصعوبات التي يثيرها ارتكاب الجرائم في الوقت الحالي بسبب التطور الذي شهده العالم الحالي يتطلب التحري والتحقيق بذات القدرات والإمكانيات التي تكون قد ارتكبت فيها الجريمة، وهو الأمر الذي يتطلب أن يقوم الذكاء الاصطناعي ذاته بالتحقيق والتحري وصولاً إلى نتيجة معينة، لكن هل هذا مسموح في ظل التطور الذي يشهده العالم اليوم؟

لا بد من التفرقة بين دالتين؛ وهما استخدام الضابطة العدلية للذكاء الاصطناعي في عملية التحقيق والتحري كأداة إلكترونية أخرى، أو قيام الذكاء الاصطناعي ذاته بعملية التحقيق والتحري، وهو ما سنتناوله تالياً.



استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال عن الجرائم



تعتبر الأدوات الرقمية وأنظمة الذكاء الاصطناعي وسيلة من الوسائل التي يمكن استخدامها في أنظمة التحري والاستدلال، وكما أشرنا سابقاً أن أغلب الجرائم التي تقع بواسطة التقنيات المتطورة تكون صعبة الإثبات لذلك فإنها تحتاج إلى مجموعة من الوسائل التي يمكن الإثبات من خلالها ومن أبرزها أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ حيث استخدمتها العديد من الدول من أجل حل المشكلات الرقمية المعقدة.

وتتميز هذه الأنظمة بقدرتها على التوصل إلى نتائج التحقيقات والتحري عن الجريمة والاستدلال من دون أي تدخل من العنصر البشري؛ ومن ثم الوصول إلى نتائج محددة تسهم في تحديد المجرمين الذين ارتكبوا الفعل بدقة.



بإمكان الضابطة العدلية استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في عملية التدري والاستدلال والبحث عن فاعل الجريمة لكن لا يجوز أن يوكل إلى النظام ذاته القيام بالتحري والاستدلال حتى لو كان قادراً على القيام بذلك، ذلك أنه على الرغم من صدور العديد من القوانين الخاصة بجرائم المعلوماتية والجرائم الإلكترونية.



تحري أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتها عن الجرائم





الفصل 04

إن قيام الذكاء الاصطناعي ذاته بعملية التحري والاستدلال أمر غير متصور في قوانين أصول المحاكمات الجزائية تحت طائلة البطلان؛ لكن ذلك لا يمنع من استخدامه كوسيلة في عملية التحري والاستدلال؛ بمعنى أن استخدام الذكاء الاصطناعي جائر كاستخدام أي وسيلة لكن قيامه بالتحري بحد ذاته يجعل الإجراءات باطلة ويمكن الطعن فيها في أي مرحلة من مراحل التقاضي.



- استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي كدليل رقمي
- مفهوم أنظمة الذكاء الاصطناعي
- تطور أنظمة الذكاء الاصطناعي
- التنظيم القانوني لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال
- الإشكاليات القانونية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال
- الحلول القانونية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحري والاستدلال



شكراً لكم

